يستفاد مما بسطناه في الفصل السابق أن العلمانية - أي إيلاء عناصر لادينية نقطة المركز من النظم العامة للتسويغ الفكري والحكم الأخلاقي والجهاز الرمزي الاشاروي - جاءت عنصراً ملازماً لنهايات التطور التاريخي الحديث لأوروبا. لم يقتصر تاريخ أوروبا الحديث على القارة الأوروبية أو بالأحرى على غربيها، فقد حملت أوروبا بضاعتها الاقتصادية والسياسية والفكرية والتنظيمية والخيالية معها حيثما انتقلت بعد المرحلة التوسعية المالية والتجارية الأولى (الإسبانية أساساً) القائمة على النهب المباشر، وعندما أخذت تستقر في مرحلتها القائمة على الاستغلال المنظم الطويل الأمد. فأقامت أوروبا الشمالية الغربية بتفجرها وانتشارها نظاماً عالمياً حرّكته بواكير الرأسمالية والتجارة الدولية منذ القرن السادس عشر، نظاماً ارتكز إلى إشباع مصالح الاقتصادات الأوروبية الناهضة باستتباع العالم لها، وإلحاق اقتصادياته بها، ومن ثم الضغط (العسكري والاستيطاني) المباشر وغير المباشر في اتجاه تحويل مجتمعاته ونظمه السياسية بما يتوافق وهذا الإلحاق[1].

ولئن أدّى توسّع أوروبا إلى انهيار الكثير من البنى السياسية في أصقاع كثيرة من العالم، إلا أن الدول المركزية الكبرى - ومنها الدولة العثمانية والسلطنة العلوية في المغرب - تعاملت مع هذه الضغوط على نواحٍ شتى. فقد اضطرت أولاً للاستجابة إلى التضخم المالي للقرن السادس عشر، والزيادة في توسّع الامتيازات التجارية التي كانت قائمة - بل ومنتشرة شمال البحر الأبيض المتوسط انتشارها شرقه وجنوبه - منذ القرون الوسطى. بيد أن هذه

---

(١) لعل أفضل وصف لتاريخ النظام العالمي هذا من وجهة نظر القارات المستتبعة والملحقة هو التالي:
Eric Robert Wolf, *Europe and the People without History*, Cartographic Illustrations by Noël L. Diaz (Berkeley, Calif.: University of California Press, 1982).
والكتاب هذا ينطلق من العوالم الملحقة، وهو بذلك مقابل هام لأعمال عمانوئيل والرستاين (Wallerstein) المعروفة التي اتخذت من أمستردام ولندن منطلقين لها.

الاستجابات تبعثرت في تفاصيلها، واقتصرت على ترتيبات إدارية خاصة ردّاً على كل ضغط على حدة، ولم تنطوِ على استراتيجية عامة للتحوّل في مجابهة اقتصاد عالمي وضغط عسكري ودبلوماسي من قبل قوى أوروبية كان مقيضاً لها التفوقُ في نهاية المطاف. كانت استنبول على كل السباقة إلى التفكير المنهجي في هذه الأمور، إذ كانت حاضرة الدولة العالية الكبرى التي كانت السلطنة العثمانية، ومركز الصلة الدبلوماسية والثقافية المباشرة بين مدن السلطنة كالقاهرة ودمشق وتونس، والبلدان الأوروبية. وتشير الدلائل إلى أن الاعتبار المنظّم لضعف الدولة ابتداء منذ أوائل القرن الثامن عشر في تقرير لشلبي محمد، مبعوث السلطان إلى بلاط لويس الخامس عشر عام ١٧٢٠، ثم في مؤلف **أصول الحكم في نظام الأمم** لابراهيم متفرّقه المنشور في العام ١٧٣١ الذي تضمّن عرضاً مسهباً لأسس الحكم في أوروبا، واقترح إعادة تنظيم شاملة لجيوش الدولة العثمانية على أسس حديثة. وعلى الرغم من المعارضة الضارية من قبل المصالح العسكرية والإقطاعية الأناضولية وإدارة الدولة التي جوبهت بها محاولات الإصلاح، أقيمت المدرسة الهندسية الأولى في استنبول عام ١٧٦٩، واستجلب العلوج لتدريب الجيش، واستخدم الهجوم الروسي المتواصل على أراضي الدولة لتبرير هذه الإصلاحات. وكما هو معلوم، فإن الإصلاحات الأولى هذه وصلت إلى ذروتها في تأسيس جيش «النظام الجديد» في عهد سليم الثالث، تلك التي انتهت عندما ثار الانكشارية وعناصر أخرى على السلطان عام ١٨٠٧، وقضوا على التنظيم العسكري الجديد وما استتبع ذلك من إعادة سيطرة الدولة على الإدارة المالية ومحاولات القضاء على المحسوبية في تعيينات الهيئة العلمية الدينية[٢].

كانت الاستجابة العثمانية في استنبول كما في توابعها العربية ذات الاستقلالية المحلية في إطار الدولة (القاهرة وتونس)، استجابة على مستوى تنظيم الدولة وإعادة تشكيل أجهزتها وربطها بالمجتمع وبالاقتصاد بروابط أكثر إحكاماً من السابق وأكثر استجابة لمتطلبات المركز. من هذا الباب كانت محاولة سليم الثالث السيطرة بحزم أكبر على مجريات نظام الامتيازات، التي جوبهت بمعارضة بالغة النشاط من القوى الأوروبية[٣]. كانت إصلاحات سليم الثالث أموراً تمّت بأمر سلطاني دون أن تتضافر معها جملة من المؤسسات والآليات الإدارية الخاصة بالإصلاح، ودونما اعتبار للأسس السياسية الداخلية لهذه الإصلاحات. لذلك أتت الإصلاحات العثمانية الأساسية المعروفة بالتنظيمات الخيرية، ومثيلاتها في مصر محمد علي ثم على عهد اسماعيل، وفي تونس محمد باي بعد أن تم القضاء على أعدائها أولاً (في وليمة محمد علي الشهيرة في قلعة القاهرة، وفي القضاء الدموي بأمر من السلطان محمود على آلاف الانكشارية وحلفائهم في استنبول عام ١٨٢٦)، وإقامتها على أساس مما يمكن الإشارة إليه

(٢) Niyazi Berkes, *The Development of Secularism in Turkey* (Montreal: McGill University Press, 1964), pp.33-34, 42-43, and 56-60, and Stanford J. Shaw, *Between Old and New: The Ottoman Empire under Selim, III, 1789-1807* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1971).

(٣) Shaw, Ibid., pp.178-179.

بعبارة «الثقافة السياسية للتنظيمات» ثانية. على أن مجريات الأمور في استنبول (ومعها بلاد الشام) ومصر وتونس جرت بوتائر مختلفة وبأشكال متمايزة ـ دون أن تكون متباينة ـ لعلاقة التنظيمات بأفكار التنظيمات. فجاءت العملية التاريخية هذه مكتملة منذ البداية في استنبول، تكاثف فيها الإصلاحات الإدارية والتشريعية والتربوية مع جملة من الأفكار الجديدة حول الدولة، بينما أتت في مصر في بداياتها عند محمد علي وكأنها مزيج من الدولة المملوكية الشخصية القائمة على استصفاء الريع واعتبار الخدمة العسكرية بمثابة السخرة، ومن نمط جديد لإدارة الدولة وتوابعها من بدايات متعثرة لإقامة أنظمة جديدة للتربية.

أما في تونس، فجاءت على ما يبدو مكتملة متكاملة على النسق الاستنبولي، ولو تأخرت عليها بعض الشيء. تعرض القطر التونسي بعد ذلك إلى حركة بالغة السرعة بأثر من الاستعمار الفرنسي الذي كان في تلك الفترة قائماً على إحداث تحويلات عظيمة الأهمية في الجزائر، أخذت بهذا القطر ووضعته على سكّة تطور شديدة التمايز، بعد أن كانت قد قضت على دولة عبد القادر عام ١٨٤٧.

أما المغرب الأقصى، فقد استقر على مزيج من المقاومة العسكرية، واستعادة روح السلطة المركزية المخزنية في ظل توجه سلفي شبيه بعض الشيء بالوهّابية لم يؤدِّ إلى تحولات تذكر. اقتصرت السياسة الإصلاحية للسلطة المخزنية المغربية على لجم الطرق الصوفية، والحدّ من الامتيازات الاجتماعية والسياسية لبعض طوائف العلماء (كالأدارسة) وإحكام سيطرة السلطان على الجهاز القضائي وعلى جامع القرويين. وقام تحالف سلفي الطابع بين السلطان عبد الحفيظ (الذي ألّف **كشف القناع عن اعتقاد طوائف الابتداع** المنشور في فاس عام ١٣٢٧ هـ) وبعض العلماء وعلى رأسهم أبو شعيب الدكالي؛ بل أدى هذا التحالف إلى اتخاذ عقوبات قاسية بحق المخالفين لمتطلبات السلوك المفروض من قبل هذا التوجه مما وسمه محمد عبده بـ «الغلو في التعصّب والمعاقبة بقطع الأعضاء في شرب الدخان»[٤]. جعل ذلك للدولة والمجتمع صبغة مومياتية محنّطة[٥] فكانت هذه المقاومة أشبه بمقاومة عبد القادر منها بالانخراط في الحداثة والانفتاح على المستقبل الذي نراه في استنبول والقاهرة وتونس.

لا شك في أنه كانت للتنظيمات الجديدة، الاقتصادية والإدارية والمالية والقانونية، أسساً أكيدة في بنية النظام العالمي المتمركز في أوروبا. فقد جاءت هذه التنظيمات استجابة لمتطلبات

(٤) محمد عبده، الأعمال الكاملة، جمعها وحقّقها وقدّم لها محمد عمارة، ٦ ج (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٢ ـ ١٩٧٤)، ج ٣، ص ٣١٣؛ يوسف اليان سركيس، **معجم المطبوعات العربية والمعرّبة**، ٢ ج (القاهرة: مطبعة سركيس، ١٩٢٨ ـ ١٩٣١)، ص ١٢٧١، و

Edmund Burke III, «The Moroccan Ulama, 1860-1912: An Introduction,» in : Nikki R. Keddie, ed., *Scholars, Saints and Sufis: Muslim Religious Institutions in the Middle East Since 1500* (Berkeley, Calif.; Los Angeles: University of California Press, 1972), pp.107-114.

(٥) العبارة لعبد الله العروي: Abdallah Laroui, *The History of the Maghreb: An Interpretative Essay*, translated from French by Ralph Manheim, Princeton Studies on the Near East (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1977), pp.326, and 367.

هذا النظام في قيامه على أولوية المصالح الأوروبية في الشرق التي امتدت من المصالح المالية المتمثّلة في الديون التي ترتّبت على استنبول والقاهرة وتونس في أوضاع ليست بعيدة الشبه عن الضغوط الإدارية والهيكلية للبنك الدولي اليوم، إلى المصالح والامتيازات القانونية للجاليات الأوروبية ومن كان في حمايتها من جاليات مسيحية أو يهودية محلية. ولا شك في أن التدخل المباشر لقناصل دول أوروبا لدى الدولة العثمانية في الشؤون السياسية والتشريعية الداخلية أمر أكيد ومعلوم. بيد أن التدخل الأجنبي المباشر لم يكن وحده الشأن العامل على التنظيمات. فقد قامت هذه التنظيمات بمسمياتها المختلفة تلبية لضرورات تنظيمية داخلية كان العمل عليها شأناً حيوي الأهمية إذا أريد لبنى الدول العثمانية ـ والمصرية ـ أن تستمر في إطار الحداثة التي دفعت إليها بفعل النظام الاقتصادي والسياسي المهيمن في القرن التاسع عشر.

أمّا الحركات الإصلاحية الأخرى التي قامت في الأطراف والتخوم، فقد كانت حركات تتوخى اعادة التأكيد على بنى اجتماعية وعلاقات اقتصادية بالية، كالدفاع عن العشائرية وتصفيح شبكتها بالدين كما في السنوسية، أو استصلاح العشائرية المصفحة بالدين لمركزة واستقلال نجد التي تطلّبها موقعها من السوق العالمية كما في الوهابية، أو توسل شبكة العلاقات العشائرية المصفحة بالدين للدفاع عن طرق تجارة الرقيق وشبكتها الاجتماعية والسياسية كما في المهدية السودانية. كانت تلك الحركات بالتالي إصلاحية في عرف أصحابها وبالمعنى التقليدي للإصلاح الذي يفيد العودة إلى الماضي من حاضر اعتبر فاسداً، وكانت وجهتها التاريخية وجهة انكماشية. أما في الدولة العثمانية وملحقاتها، فقد قامت الإصلاحات التنظيمية على الإذعان للانخراط في النظام العالمي السياسي والاقتصادي القائم على ميزان قوى مختل لصالح القوى الأوروبية، وعلى ثقافة سياسية دولانية (من دولة) أفرزت جملة من المفاهيم السياسية والاجتماعية التي قامت عليها كل دعوات المشاركة السياسية والعقلانية القانونية والعلمانية الفكرية والثقافية التي قامت في ظل دولة التنظيمات (وتستخدم هذه العبارة اصطلاحاً للاشارة إلى الدولة العثمانية ومضارعاتها المصرية والتونسية)، كما كانت هذه التحولات حتمية القيام بفعل التحولات التربوية والثقافية والقانونية التي جلبتها هذه الدولة. فتماماً كما قامت الدولة في مصر، دون الأحزاب أو الجماعات الأهلية، بتشييد المفهوم القومي للجامعة السياسية الذي ولدت منه الحداثة والوطنية المصرية في آن[٦]، قامت الدولة في استنبول بالمهمة نفسها على نطاق أوسع من تركيا، كما سنرى.

رمت دولة التنظيمات إلى اعادة تشكيل نفسها على الصورة نفسها التي رأت فيها الدولة الأوروبية، وعلى الشاكلة نفسها التي اعتبرت فيها الدول الأوروبية نفسها. فعلى عكس دولة ما قبل الحداثة، دولة الحدود الدنيا التي استتبعت الفئات الاجتماعية دون اختراقها، وارتبطت بها برابط الجباية في المقام الأول، دون رابط التوجيه التربوي المباشر، قامت دولة التنظيمات

(٦) طارق البشري، **المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية** (بيروت: دار الوحدة، ١٩٨٢)، ص ١١ ـ ١٢.

على فكرة اختراق المجتمع بخلقها الفرد فيه ذاتاً قانونية مستقلة، وبالتالي مواطناً. وكانت في ثقافتها السياسية بذلك في موقع الطليعة من مواقع الفكر السياسي الكوني الفاعل القائم على مبدأ القومية والمواطنة في أوروبا، ذلك المبدأ الذي قام على تقاطع تحولات سياسية وتقنية واجتماعية، واستند إلى الإشراف السياسي المرتكز الى ثقافة رسمية يتم تبنّيها ثقافة الدولة وأهل الدولة[٧]. استندت هذه الدولة إذن إلى عقلانية إدارية تنزع عن السلطة التنفيذية الصفة الشخصية التي كانت للنظم السلطانية وتقضي على النظم الوسيطة ـ الحرفية والملّية وغيرها ـ التي كانت نقاط ووحدات الاستتباع للدولة السلطانية، وحاولت أن تقيم مكانها دولة رسمية ـ ولو تمثّلت بالسلطان ـ تدير رعايا ذوي صفة شخصية في علاقتهم بالدولة، دون الصفة الجماعية للملل والقرى والطوائف الحرفية[٨]. بل يمكن القول ان وحدات الاستتباع هذه كانت لب النظام الذي قامت الدولة البائدة على حمايته بحمايتها التمايزات المذهبية والطوائفية التي قننت علاقاتها وأوضاعها تماماً، كما قنّنت تقنينات ادارية تفصيلية نظام فصل وعزل آخر طال حركة المرأة في الشارع بأنماطها وأوقاتها ومواضعها تقنيناً يفوق في تفصيله تقنين الفروقات الاجتماعية الأخرى[٩]. وسنّت هذه الدولة قوانين صادرة عنها بصفتها الهيئة التشريعية الأساسية، بدل النظام الإسلامي القديم الذي استصلحت فيه أعرافاً محلية سميت إسلامية أو قبلت قانوناً محلياً ـ بل استصلحت وعمّمت على أساسه ـ كما في «العمل» الفاسي وغيره في المغرب الأقصى[١٠].

لم تكن دولة التنظيمات ناجحة في مشروعها كل النجاح وفي كل المجالات، وتفاوتت نسب النجاح في تطبيق التشريعات الجديدة والعقلية الإدارية والسياسية الجديدة المرتبطة بها. فقد جابهت الدولة العثمانية جملة من الموانع الذاتية المختصة بالإدارة، والكوابح الموضوعية

(٧) Ernest Gellner, *Nations and Nationalism*, New Perspectives on the Past (Oxford : Basil Blackwell; Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1983), pp.48, 58, and passim, and Eric J. Hobsbawm, *Nations and Nationalism Since 1780: Programme, Myth and Reality* (Cambridge: Cambridge University Press, 1990), pp.10-11.

(٨) حول المستويات الوسيط وعلاقة دولة التنظيمات بها قارن: وجيه كوثراني، **السلطة والمجتمع والعمل السياسي: من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ١٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ٥٠، ٨٨ ـ ٩٠، وغيرها.

(٩) Nora Seni «Ville ottomane et représentation du corps féminin,» *Les Temps modernes*, nos.456-457 (1984), pp.66-74, and 83.

(١٠) للاطلاع على فكرة جيدة حول الأهمية العملية للعرف وطرق استصلاحه، يمكن الرجوع إلى نص أساسي لأحد كبار فقهاء الشام في القرن التاسع عشر، أمين الفتوى بدمشق محمد أمين بن عابدين، «نشر العرف في بناء بعض الأحكام على العرف،» في: محمد أمين بن عابدين، **مجموعة رسائل ابن عابدين** (استنبول: مطبعة الشركة الصحافية العثمانية ومحمد هاشم الكتبي، ١٣٢٥/١٩٠٧)، ج ٢، ص ١١٤ ـ ١٤٧. بالنسبة إلى حالة مغربية معينة (السكساوة في الأطلس الأعلى)، انظر:
Jacques Berque, *Structures sociales du Haut-Atlas* (Paris: Presses universitaires de France, 1955), bibliothèque de sociologie contemporaine série B: Travaux du centre d'études sociologiques, pp.244-245, et 323-397.

الاجتماعية والمالية[11] التي أثّرت في التطبيق الذي تفاوت بين شمول نسبي في الأناضول والشام ووتائر أبطأ ونطاق أضيق في العراق، وبين حدود بالغة الضآلة في الحجاز واليمن[12].

أما في مصر، فعلى الرغم من بذور العقلانية الإدارية وأفكار الوطنية التي بثّتها الدعاية البونابارتية، وعلى الرغم من بداية الطهطاوي وإعجاب محمد علي باشا بكتاباته إلى درجة أمره بأن تُتلى في قصوره وبترجمتها إلى التركية[13] - على الرغم من ذلك، فإن دولة محمد علي بدت وكأنها أعطت الأهمية الأولى إلى اتصافها بجهاز مراقبة وضبط دون أدائها دوراً تربوياً إلا في حدود ما كان مطلوباً لإنشاء أجهزة المراقبة والضبط هذه[14]. وما كان الطهطاوي نفسه ببعيد أبداً عن التنظير للاستبداد السياسي. ولكن على الرغم من نسبية النجاح، فإن الأمر الهام بالنسبة إلى نقاشنا هنا هو جملة المبادىء العامة، النظرية منها والعملية (الإدارية والسياسية) التي استندت إليها التنظيمات، والتي كانت بمثابة مشروع العمل الذي كتب له نجاح محدود ككل مشاريع العمل الأخرى. وكان الشأن الأهم في هذا المشروع أولوية جهاز الدولة على الأجهزة الأخرى، الاجتماعية والدينية، واستناد هذا الجهاز إلى جملة من المبادىء على رأسها خضوع الجهاز من أدنى مراتبه إلى ذروته السلطانية إلى قانون عام يتخطى السلطة الشخصية السلطانية على مراتبها من السلطان إلى الولاة. اندرجت دولة التنظيمات بذلك في إطار من العالمية السياسية التي ما زالت تسم كل الايديولوجيات الحداثية في أوروبا وفي البلدان المتخلفة، وكانت إطاراً تمّت فيه محاولة الممارسة المتكاملة للحداثة والعالمية. فلم يكن غريباً إذن أن يرى أوغست كونت Auguste Conte في رسالة إلى أحد التنظيماتيين البارزين رشيد باشا، أن الدولة العثمانية التنظيماتية تنحو نحو العالمية، (التي رأى منتهاها في الوضعية ودينها) على نحو غير ممكن لدول أوروبا المعاصرة المنكوبة، حسب رأيه، بالثورة والفوضى[15]. وليس غريباً في ضوء ذلك أن يكون للكونتيين والسان - سيمونيين نشاط واسع في الوطن العربي وخصوصاً في مصر والجزائر، وأن يهتم هؤلاء بالتدريس في مدارس محمد علي وجلب

(١١) كوثراني، السلطة والمجتمع والعمل السياسي: من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام، ص ١١٨ - ١٢٢.

(١٢) ساطع الحصري [أبو خلدون]، البلاد العربية والدولة العثمانية: محاضرات ألقاها طلاب معهد الدراسات العربية العالية، ط ٢ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٠)، ص ٩٣ - ٩٤.

(١٣) أحمد حسين الصاوي، فجر الصحافة في مصر: دراسة في إعلام الحملة الفرنسية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥)، الفصل الثاني؛ لويس عوض، المؤثرات الأجنبية في الأدب العربي الحديث، ٢ ج (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦٢)، القسم ١: من الحملة الفرنسية إلى عهد اسماعيل، الفصل الأول، وص ١٤٦ وما بعدها، وجرجي زيدان، تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر، ٢ ج (بيروت: دار مكتبة الحياة، [١٩٧٠])، ص ٣٣.

(١٤) Timothy Mitchell, *Colonizing Egypt*, Cambridge Middle East Library (Cambridge, Mass.; New York: Cambridge University Press, 1988), chaps.2 and 3, and عبده، الأعمال الكاملة، ج ١، ص ٧٢٥.

(١٥) Auguste Comte, *Système de politique positive* (Paris: Chez l'auteur, 1853), pp. xlviii, et xlii.

مفهومهم للانضباط والمجانسة إليها[16]. على هذا، جاءت التشريعات السياسية الأساسية في معيّة ضمانات من الحكّام الذين لم يكونوا قد خضعوا بعد للنظم الدستورية. فجاء فرمان كلخانة (١٨٣٩) الذي وصفه أحد موظفي الدولة العثمانية بأنه «نسخة مصغرة عن القانون الأساسي الذي تدار به الممالك على الأصول الاستشارية (الديمقراطية) بأمل توسيعه في المستقبل»، جاء ممهوراً بتعهد بخط السلطان عبد الحميد بأن يحترم ما في الفرمان، والاّ يصدر من القوانين ما يتعارض معه أو يسنّ ما يلغيه. وأما عهد الأمان الذي أصدره محمد باي عام ١٨٥٧، فقد أكمله الباي محمد الصادق عام ١٨٦١ بقانون أساسي جعل منه شخصياً ومن ورثته في السلطة ملتزمين بهذا العهد وبما ينشأ عنه من قوانين، بل يجعل هذا الالتزام من شروط البيعة[17].

من نافل القول ان التشريعات الأساسية للتنظيمات لم تؤسس نظاماً ديمقراطياً، ولا هي أثبتت العلمانية مبدأ مرتبطاً بالديمقراطية ارتباطه بتحرر الفكر الفردي من أية سلطة غير سلطة الضمير الفرد. ولكنها بذرت بذوراً ترعرعت وأفضت إلى الحركة الدستورية في استنبول والقاهرة في فترة لاحقة عندما أفضت هذه التنظيمات إلى بروز فئة جديدة من المثقفين المرتبطين بعملية التحديث السياسي والإداري - ونستثني من هذه التحولات ما طرأ على الإصلاحات التونسية بسبب الاحتلال الفرنسي الذي ثبت للقطر التونسي مساراً متمايزاً، ولو كانت له الوجهة العامة نفسها في حركته التاريخية البعيدة التي جعلت من التطورات التونسية أقرب إلى المشرقية منها إلى المغربية على وجه الإجمال. فمع أن السلاطين العثمانيين في عهد التنظيمات أعلنوا عن التزامهم بقانون غير شخصي وسموه بالشرع (كما جاء في فرمان كلخانة)، إلا أنهم لم يحدّوا دستورياً، ولا عملياً من سلطتهم الإدارية والتنفيذية العليا في الإشراف على المؤسسة الدينية - القانونية، ممثلة بشيخ الإسلام الذي كان تعيينه منوطاً بالسلطان. بل يمكن القول إن علاقة السلطان بالمؤسسة الدينية تعرّضت لتحوُّل هام لصالح السلطنة، فأتى فرمان كلخانة، ولأول مرة في تاريخ الدولة العثمانية، دون أن تعضده فتوى من شيخ الإسلام[18]، دون أن يكون سبب ذلك معارضة شيخ الإسلام أحمد عارف حكمة بك الذي كان في الواقع مؤيداً للتنظيمات[19].

تضمّن فرمان كلخانة تأكيداً لسلطة السلطان على إصدار القوانين دون أي مرجع آخر، بل كان السلطان محمود (الذي تمّت معظم ترتيبات اصدار فرمان كلخانة في عهده، ولو كان الفرمان قد صدر بعد وفاته بخمسة أشهر ممهوراً بتوقيع ابنه السلطان عبد المجيد) - كان

(١٦) Mitchell, Ibid., pp.39-40.

(١٧) عبد العزيز العظمة، مرآة الشام: تاريخ دمشق وأهلها (لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٨٨)، ص ١٧٥.

(١٨) Berkes, *The Development of Secularism in Turkey*, p.147.

(١٩) خير الدين التونسي، أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك، تحقيق منصف الشنوفي، ط ٢ (تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٧٢)، ص ١٤٢.

السلطان محمود قد أمر شيخ الإسلام بتأليف كتاب لإثبات السلطة التشريعية السلطانية وتأكيدها وتسويغها[٢٠]. ليس هذا بالأمر الغريب إذا اعتبرنا أن القضاء على الانكشارية استتبع تحجيم المؤسسة الدينية وتقوية الدولة على حساب كل المؤسسات الأخرى، بل كان شيخ الإسلام قد نحّي عن ارتباطه المباشر بالحكم وبشخص السلطان، وأصبح منذ تأسيس أول مجلس وزراء (وكلاء) في عهد السلطان محمود، عضواً من أعضاء هذا المجلس وتابعاً في التسلسل الإداري إلى رئيس الوزراء (الصدر الأعظم). ولكن بينما كان الوضع في مركز الدولة العثمانية وأطرافها الأساسية (وأبرزها الشام) حاسماً في فصل السلطة الدينية عن السياسية على صعيد الممارسة والتشريع المباشر، قام هذا الفصل في مصر بصفة عملية دون أن تكون له أسس غير إرادة ولاة مصر من محمد علي إلى اسماعيل، ودون أن تكون له وسائل غير السيطرة المالية على موارد الأوقاف الخيرية وإلحاق الأزهر والمؤسسة الدينية عموماً بالدولة إلحاقاً مالياً مباشراً[٢١].

أما في تونس، فكانت معاملة خير الدين للمؤسسة الدينية ـ وكانت متمازجة مع الارستقراطية التونسية المالكية والحنفية ـ معاملة بالغة الحذر والكياسة[٢٢]. بل كان التوجه الفكري العام لخير الدين يعطي الأولوية للعنصر الديني، ويجعل من انتظام الدنيوي أمراً عملياً لا بد منه من أجل استقامة الدين[٢٣]، بل حاول تسويغ الإصلاحات العثمانية بقوله أن السلاطين العثمانيين المصلحين أناطوا العلماء مع الوزراء بأمور تدبير الدولة[٢٤]. وحاول على العموم توسيع نطاق الشرع لاحتواء السياسة[٢٥]، كما كانت الحال في الإسلام التاريخي الذي تناولناه في الفصل السابق بدلاً من العكس. ليس غريباً والحال كذلك أن اعتبر خير الدين في استنبول من الرجعيين، وكان على ذلك تعيينه صدراً أعظم من قبل السلطان عبد المجيد أمراً في غاية المناسبة[٢٦].

لم تتضمن أفكار الإصلاح العثماني إذن فكرة فصل السلطات، ولو أعلنت عن سلطة

---

(٢٠) Berkes, Ibid., p.146, and Serif Mardin, *The Genesis of Young Ottoman Thought: A Study in the Modernization of Turkish Political Ideas*, Princeton Oriental Studies; v.21 (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1962), p.149.

(٢١) Daniel Crecelius, «Non Ideological Responses in the Egyptian Ulama to Modernization,» in: Keddie, ed., *Scholars, Saints and Sufis: Muslim Religious Institutions in the Middle East Since 1500*, pp.181-182.

(٢٢) Arnold Harrison Green, *The Tunisian Ulama, 1873-1915: Social Structure and Response to Ideological Currents* (Leiden: Brill, 1978), pp.117-118.

(٢٣) التونسي، أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك، ص ٨٢ ـ ٨٣، ١٤٢ ـ ١٤٣، ١٥٤ ـ ١٥٥، وغيرها.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ١٣٧ ـ ١٣٨.

(٢٥) كمال عبد اللطيف، التأويل والمفارقة: نحو تأصيل فلسفي للنظر السياسي العربي (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٨٧)، ص ١١ ـ ١٥.

(٢٦) Mardin, *The Genesis of Young Ottoman Thought: A Study in the Modernization of Turkish Political Ideas*, pp.385-387, and 390-391.

قانونية هي الشريعة مستقلة عن الأمر السلطاني. ولا يفيد هذا الأمر الاضطراب بقدر ما يفيد الصفة الانتقالية للإصلاحات العثمانية. وربما كان علينا إبداء الاستغراب الشديد إذا كان جرى الفصل الحازم بين السلطات في وقت لم تكن هذه العملية قد اكتملت به في أوروبا نفسها. فقد ألزم السلطان العثماني نفسه بالمشورة دون أن تكون هناك آليات ترغمه على ذلك قبل أن تفرز مهام مجلس شورى الدولة إلى ديوان الأحكام العدلية من جهة، وديوان شورى الدولة الذي ترأسه مدحت باشا من جهة أخرى. وقبل أن تؤدي هذه التطورات إلى صياغة الدستور العثماني عام ١٨٧٦، وانتخاب البرلمان العثماني الأول عام ١٨٧٨ الذي لم تكتب له حياة طويلة، فلم تمض على الانتخابات أشهر حتى قام السلطان عبد الحميد بحل المجلس وتعليق الدستور عام ١٨٧٩ (بناءً على الدستور عينه الذي ثبت السلطان خليفة، وجعل من الدستور وثيقة شرعية). مضت بين الإعلان الرسمي لمبدأ المواطنة غير المرتبط بالانتماء الديني وبتنحية شيخ الإسلام ومؤسسته عن الموقع المركزي في الدولة من جهة، والحركة الدستورية في الدولة العثمانية ومصر من جهة أخرى، فترة قصيرة غزيرة الأحداث، تمّ فيها إنشاء مؤسسات تربوية مستقلة عن الدينيين وإقرار إصلاحات قانونية من قبل الدولة، وبروز فئة جديدة من المثقفين العلمانيين، مما غيّر، وعلى نحو بالغ الأهمية، علاقة الدين بالدنيا في الدولة العثمانية والمفاصل المحورية من الوطن العربي، وأدّى إلى بروز نمط جديد لصياغة علاقة الدنيا بالدين هو الاصلاحية الإسلامية؛ وإلى هذه الأمور ننتقل الآن.

أولاً: مجتمع الدولة: التربية والثقافة العلمانية

قلنا إن دولة التنظيمات تختلف عمّا سلف من الدول بأنها رمت إلى اختراق المجتمع. وقد كانت هناك سبل إدارية واقتصادية هامة للوصول إلى ذلك، لعل أبرزها تسجيل الأراضي وتثبيت الملكيات الخاصة تحت إشراف الدولة. ولكن الدولة هذه هدفت أيضاً إلى تحويل المجتمع تبعاً لأفكار الدولة الحديثة ذات الهيمنة الثقافية والصلة السياسية بمواطنيها، وكانت وسيلة الإقدام على هذه المهمة إصلاح التربية والقانون على أسس جديدة لا تمّت بصلة ـ إلاّ صلات الضرورة ـ الى ما سلف من مؤسسات قام عليها أرباب الهيئة القضائية ـ الدينية. فبدلاً من نظم التربية والقانون التي تثبت من تمايزات الهيئة الاجتماعية التي تحكمها الدولة، كان مرمى هذه الإصلاحات أداء تجانس ثقافي ما يسمح للسلطة ببسط سطوتها دون الرجوع إلى المستويات الوسيطة. لم يكن هذا الأمر متاحاً بالطبع في بدايات الإصلاحات، ولم يتم له الاكتمال إلا إلى حدود، وما زال هذا الاكتمال غير تام إلى يومنا هذا. لا شك أن النظام التعليمي برمّته، وفي كل مكان، يعتمد على نوعية التربية المقدمة في مراحله الابتدائية، ولعل تنظيم هذه المرحلة هو أكثر الأمور عسراً على الدولة، فإن تعميم التعليم الابتدائي يتطلب قدرة تنظيمية وإدارية ومالية لم تكن متوافرة للدول التنظيمية على بدايات عهودها. وتسربت بالتالي أعداد كبيرة من المتعلمين تعليماً ابتدائياً، من السلطة الثقافية للدولة أو دخلوا إلى مدارس الدولة المتوسطة والعالية ولديهم بضاعة ثقافية وعلمية عصيّة القهر في الإطار الثقافي التحديثي الذي أقامته الدولة. فقد كانت الدراسة الابتدائية ما زالت تقوم في الكتاتيب التي